العدد 1780 - السنة السادسة
الاربعاء 5 ربيع الثاني 1435 - الموافق 5 فبراير 2014
Wednesday 5 february 2014 - No.1780 - 6th Year

أغلقت على ارتفاع في مؤشريها «السعري» و«الوزني» وانخفاض «كويت 15»

البورصة خضراء وسط عمليات التأسيس لمستويات جديدة للأسهم القيادية

■ عمليات جني الأرباح كانت السبب في تفاعل السوق مع الأخبار الإيجابية المتعلقة بنشاط مجموعات استثمارية تابعة لشركات تقود مسار الأداء

■ السوق غرد على عكس البورصات الخليجية والعربية وشهد بعض التركيز على الأداء الفني لأوامر الشراء من جانب المحافظ المالية

ارتفاع قيمة التداول في السوق

■ للجلسة الثالثة على التوالي سيطرت الضغوط البيعية على الأسهم متدنية القيمة في محاولة الخروج عند المستويات السعرية الحالية

■ توقعات أن تشهد الجلستان المقبلتان ارتفاعات تدريجية على المستويات السعرية للأسهم القيادية

«كونا»: على الرغم من اغلاق جلسة سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» امس في المنطقة الخضراء فان عمليات جني الارباح والتاسيس لمستويات سعرية جديدة كانت السبب الرئيسي في تفاعل السوق مع بعض الاخبار الايجابية المتعلقة بنشاط مجموعات استثمارية تابعة لشركات تقود مسار الأداء.

وكعادته غرد السوق الكويتي على عكس اسواق المال الخليجية والعربية حيث شهد بعض التركيز على الاداء الفني لاوامر الشراء من جانب المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية تجاه عموم الاسهم وبكثافة أكبر على بعض اسهم مزدوجة الادراج خاصة مع زيادة وتيرة ضخ استثماراتها في شركات تشغيلية.

وليوم الثالث على التوالي سيطرت الضغوط البيعية على الأسهم متدنية القيمة في محاولة الخروج عند المستويات السعرية الحالية والمحافظة عليها ولتظل متماسكة قبل نهاية الاسبوع للتصريف خاصة في ضوء استمرار غياب المؤثرات الفنية الحقيقية وتناثر الشائعات حول بيانات الشركات المدرجة والتي تاخرت في الافصاح عن ادائها عن العام الماضي.

ووسط ارتفاع السيولة المتداولة شهدت اغلاقات المزاد «دقيقتان قبل الاغلاق الرسمي» دخولا قويا على بعض الاسهم لا سيما اسهم الشركات القيادية وقليل من الاسهم غير الكويتية ما سمح لبعضها بتعديل مكانتها لتدخل في منطقة الاستقرار بسبب بلوغها مستويات مقبولة منذ بداية تداولات الشهر.

ويتوقع ان تشهد الجلستان المقبلتان من الاسبوع الجاري ارتفاعات تدريجية على المستويات السعرية للاسهم القيادية التي من المنتظر ان تعلن عن ارباح مجزية عن عام 2013 خاصة في قطاعات البنوك والعقارات والخدمات والاستثمار.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية تداولاته على ارتفاع في المؤشرين السعري والوزني بواقع 23.8 1.59 نقطة على التوالي في حين انخفض «كويت 15» بواقع 0.37 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 40.6 ملايين دينار بكمية أسهم بلغت نحو 406.2 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 6754 صفقة.

وعلى الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني جلسة على ارتفاع نسبته 0.34 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 462.71 نقطة ليضيف لرصيده 1.59 نقطة، أما عن مؤشر «كويت 15» فقد جاء على تراجع في نهاية التعاملات بنسبة 0.03 في المئة مغلقاً عند مستوى 1080.22 نقطة وخسائر 0.37 نقطة.

شهدت الجلسة نمو بحركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام مرتفعة إلى 411.5 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 334.1 مليون سهم في الجلسة السابقة بنمو نسبته 23.2 في المئة.

كذلك قيم التداول جاءت على ارتفاع لتبلغ 41 مليون دينار، مقابل 33.9 مليون دينار في الجلسة الماضية بنمو نسبته 20.9 في المئة.

وبالنسبة للصفقات، فبلغ عددها عند الإغلاق 6909 صفقة مقابل 6306 صفقة في الجلسة السابقة لترتفع بنسبة 9.6 في المئة.

رأس القيم

استطاع سهم «تمويل خليج» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 65.6 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 382 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 4 مليون دينار، مع إستقرار السهم عند مستوى 62 فلس.

أما بالنسبة للقيم فقد تصدر هاسهم «بيتك» بقيم تداولات بلغت 8.6 ملايين دينار، من خلال التداول على 10.6 ملايين سهم، بصفقات بلغت 300 صفقة.

تصدر سهم «كوت فود» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 8.2 في المئة بإغلاقه عند مستوى 790 فلس، تلاه سهم «زيما» بنسبة 6.8 في المئة وسعر 156 فلس، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «استراتيجيا» بارتفاع 6.2 في المئة وسعر 85 فلس.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «كمفيك» بنسبة تراجع 7.1 في المئة ليغلق عند مستوى 65 فلس تلاه سهم «نفائس» بانخفاض نسبته 5.7 في المئة بإغلاقه عند مستوى 82 فلس، وحل ثالثا سهم «فنادق» بتراجع 5.4 في المئة، ومستوى سعري 140 فلساً.

قطاعات تتراجع

وبالنسبة لقطاعات السوق ، فقد جاءت أغلبها على ارتفاع، حيث ارتفعت مؤشرات 10 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «الاتصالات» بنمو نسبته 1.6 في المئة، تلاه قطاع «خدمات استهلاكية» بارتفاع 1.23 في المئة وحل ثالثا قطاع «رعاية صحية» بمكاسب 1.22 في المئة وأما عن التراجعات فقد اقتصر تعلى قطاعين فقط بصدارة قطاع «النفط والغاز» الذ تراجع بنسبة 0.72 في المئة، تلاه قطاع «خدمات مالية» بخسائر 0.13 في المئة، واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع».

وزير المالية بحث مع نظيره السنغالي سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات

«كونا»: بحث وزير المالية انس الصالح ووزير المالية والاقتصاد في جمهورية السنغال امادو با سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وقالت وزارة المالية في بيان صحافي امس ان الوزير امادو با اشاد خلال لقائه بالوزير الصالح بالعلاقات الثنائية بين البلدين مشيرا الى جهود الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والى التعاون الانمائي المتميز القائم بين بلاده والصندوق ودوره الواضح في تحقيق التنمية.

ونقل البيان عن الوزير السنغالي رغبة بلاده بتعزيز التعاون مع دولة الكويت من خلال عدد من المشاريع المقدمة مبينا ان هذه المشاريع تتطلب النظر فيها ودراستها من الجهات المعنية مثل (الصندوق الكويتي للتنمية) بمشاركة القطاع الخاص وخصوصا مشاريع قطاع الفنادق.

واشار الوزير الضيف خلال لقائه الى رغبة بلاده ايضا في مشاركة الصندوق الكويتي للتنمية في اجتماع المجموعة الاستشارية الذي سيعقد في العاصمة الفرنسية باريس يومي 25 و26 فبراير الجاري.

واكد ان الكويت "تعد من الدول الرائدة في تقديم المساعدة والدعم للدول الافريقية والتي تكللت بعقد القمة العربية الافريقية في نوفمبر الماضي كما انها لا تمانع بتقديم الدعم والمساندة لكل الدول إذا لم يتعارض ذلك مع اللوائح والاجراءات المتبعة".

انس الصالح

واضاف ان القطاع الخاص بالكويت ممثلا بغرفة تجارة وصناعة الكويت يرغب في التعاون مع الدول بشكل عام وعرض الفرص الاستثمارية عليه بشكل واضح للنظر فيها ودراستها بالشكل المطلوب.

واعرب عن الشكر والتقدير لدولة الكويت على حسن الاستقبال والضيافة موجها الدعوة الى الوزير الصالح لزيارة السنغال والتعرف على الفرص الاقتصادية هناك.

وحضر اللقاء الى جانب الوزيرين كل من سفير جمهورية السنغال في البلاد عبدالاحد امباكي ومدير الاستثمارات بوزارة المالية والاقتصاد السنغالية لاديوب ومدير مكتب الوزير السنغالي ابوبكس امضائي ورئيس قسم العلاقات والدراسات الاقتصادية بوزارة المالية منال الحيدري.

إجراء مزاد لصالح «الخليج» على أسهم مملوكة لـ«أدنك»

أوضحت شركة الدار الوطنية للعقارات «أدنك» أن شركة «الدار لإدارة الأصول الاستثمارية»، وهي مدير المحافظ المملوكة لـ«أدنك»، قد أخطرت الأخيرة أول أمس الأحد الموافق 2 فبراير الجاري بأنها قد استلمت بتاريخ 30 يناير 2014 كتاب من سوق الكويت للأوراق المالية متضمن أن وزارة العدل – إدارة التنفيذ قسم التنفيذ الجبري قد قامت بتاريخ 28 يناير 2014 بإعلان سوق الكويت للأوراق المالية بأنها قد حددت يوم الثلاثاء الموافق 11 مارس 2014 ابتداءً من الساعة «9» صباحاً كجلسة بيع بالمزاد العلني للأسهم المملوكة لـ «أدنك» وهي المودعة لدى شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية بالمحفظتين الاستثماريتين رقمي دي ان ار اي 2-/300002 و دي ان ار اي 3-/200011 والمرهونتين لصالح بنك الخليج والتي تبلغ قيمتهما في تاريخ 11 يناير 2014 مبلغ وقدره نحو 1.07 مليون دينار و 849.61 ألف دينار على التوالي، بإجمالي يبلغ 1.92 مليون دينار تقريبا.

وقالت «أدنك» في بيان نُشر لها امس على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أنها سوف تباشر كافة الإجراءات القانونية الممكنة لوقف تنفيذ هذا البيع.

2.33 مليون دينار أرباح «عقار» في العام الماضي

كشفت شركة عقار للاستثمارات العقارية عن بياناتها المالية للعام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر الماضي مُحققة أرباحاً بلغت 2.33 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 2.22 مليون دينار للعام 2012، بارتفاع في الأرباح بنحو 5 في المئة.

وبلغت ربحية سهم الشركة في العام الماضي 10.17 فلوس مقابل ربحية بلغت 9.64 فلوس للسهم الواحد عن عام 2012.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 5 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «5 فلوس لكل سهم»، علماً بأن هذه التصوية تخضع لموافقة الجمعية العمومية للشركة والجهات المختصة بذلك.

حجم الاستثمارات الكويتية بعمان بلغ 287.7 مليون دينار

الغانم: القطاع الخاص المحلي أكبر مستثمر في القطاعات الخليجية

دعا رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان خليل بن عبد الله الخنجي القطاع الخاص الكويتي الى تعزيز استثماراته في السلطنة خصوصا في المشروعات الضخمة التي تستعد البلاد لطرحها مبينا ان حجم الاستثمارات الكويتية بلغ 391.8 مليون ريال عماني «287.7 مليون دينار كويتي».

وقال الخنجي في كلمته امام مجتمع الاعمال الكويتي بغرفة تجارة وصناعة الكويت ان زيارة الوفد الاقتصادي العماني الحالية تاتي في اطار الجهد المشترك للارتقاء بمستوى العلاقات التجارية والاستثمارية بين القطاع الخاص في السلطنة والكويت.

واضاف ان العلاقات الاخوية العمانية الكويتية تعد من العلاقات الضاربة في عمق التاريخ مضيفا انه لحسن الحظ فان صناع القرار في البلدين لم يالوا جهدا في سبيل تدعيم هذه العلاقات وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والصناعة الذي من شانه ان يرقى باقتصاد البلدين.

واوضح ان الاستثمارات الكويتية في السطلنة تركزت في الخدمات اللوجستية والمقاولات والانشاءات والفنادق والعقارات وصناعة الادوية والاجهزة الطبية والصناعات الغذائية في وقت تسعى السلطنة فيه الى جذب القطاع الخاص الكويتي الى مشروعات عملاقة في مجال المصافي وانشاء المدن ومصانع البتروكيماويات.

وذكر ان نشوء كيان مجلس التعاون الخليجي مثل دورا بارزا في تعزيز العلاقات وان دول الخليج قطعت من خلاله خطوات متقدمة نحو التكامل الاقتصادي المنشود.

وراى الخنجي ان الارقام والحقائق تدل على ان التعاون بين السلطنة والكويت حقق قفزات متسارعة في كل القطاعات مؤكدا في الوقت نفسه تطلع السطلنة لرفع مستوى التبادل التجاري وتوسيع افاق ومجالات الاستثمار بين البلدين.

وقال ان السبيل لتحقق هذه الاهداف يتمثل في عدة طرق اهمها زيادة التنسيق بين البلدين فيما يخص الصناعات التكاملية وتشجيع شركات القطاع الخاص على اقامة المعارض التجارية المتبادلة اضافة الى تفعيل مثل هذه الزيارات المتبادلة لاصحاب الاعمال بغرض الاطلاع على فرص التعاون للاستفادة من حوافز وتسهيلات وفرص الاستثمار المتاحة في البلدين.

الغانم مكرماً الخنجي

واعرب عن افتخار غرفة تجارة وصناعة عمان بمستوى العلاقات الثنائية على مدار العقود الماضية مؤكدا استمرار دعم الغرفة اللامحدود لمبادرات الاستثمار المشترك ومساندة جهود الشراكة التجارية في المرحلة المقبلة.

من جانبه قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم ان القطاع الخاص الكويتي يعد اكبر مستثمر في الخارج بين القطاعات الخاص الخليجية الاخرى مشيرا الى وجود بعض المعوقات والتحديات التي يجب ازالتها لزيادة حجم الاستثمارات في سلطنة عمان.

واوضح الغانم ان القطاع الخاص الكويتي هو اكبر مستثمر في الاردن وثاني اكبر مستثمر اجنبي في مصر في حين تقدر استثماراته في السوق الالماني بحوالي «13-15» مليار يورو وبدا بالدخول حديثا على السوقين التونسي والليبي.

واضاف الغانم انه في حال ازالة هذه التحديات من خلال العمل المشترك بين الغرفتين فان الاستثمارات الكويتية ستتدفق بشكل كبير الى سلطنة عمان لاسيما ان السلطنة لا تزال ارضا بكرا في مجال الاستثمار وتحمل العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة اضافة الى انتمائها الى مجلس التعاون الخليجي مايعطيها ميزة تفاضلية ويفتح الباب ويشرعه امام الاستثمارات الكويتية.

وافاد بان عرض مشروعات عمانية ضخمة للمستثمرين الكويتيين من شانه ان يساهم في تحفيز الاستثمارات الكويتية في السلطنة ودفعها لتحقيق ارقام جديدة قياسية اضافة الى اعتبارات اخرى منها المساحة الكبيرة التي تمتلكها عمان.

بهبهاني: ضرورة تسهيل تقديم القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة

أوصى منتدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى اختصار الاجراءات الرسمية المرتبطة بتقديم قروض لاصحاب المشاريع المبادرين وتسهيل تسويق المنتجات الوطنية التي تنتجها تلك المشاريع. وقال رئيس المجموعة الاستشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المنظمة للمنتدى الدكتور مصطفى بهبهاني في تصريح صحافي في ختام المنتدى ان لجنة التوصيات خلصت الى عدد من التوصيات بعد دراسة الاوراق المقدمة من المشاركين.

مصطفى بهبهاني

واكدت التوصيات ضرورة ان تكون كل الاجراءات المستندية متركزة في نافذة واحدة من قبل الجهة التي ستتولى ادارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واضاف بهبهاني ان اللجنة اوصت بتوفير منافذ لبيع منتجات المشاريع الصغيرة تحت مسمى «صنع في الكويت» بسعر رمزي لا سيما في الجمعيات التعاونية ومراكز التسوق موضحا ان ذلك لا يتم الا بتعاون من القطاع الخاص الذي يمتلك الحصة الاكبر من منافذ البيع حاليا.

وقال بهبهاني ان التوصية الثالثة خلصت الى ضرورة تكليف مكاتب استشارية وطنية بمتابعة وتدريب وتطوير أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا التكليف يكون من قبل الجهة المعنية بادارة الصندوق الوطني الذي اقر في منتصف العام الماضي بقيمة ملياري دينار.